مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

17 May 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تطبيق القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥

ورقة عمل مقدمة من دولة قطر باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

أولا - معلومات أساسية

١ - وافقت الدول الأطراف في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها على تمديد الاتفاقية إلى أجل غير مسمى، وذلك ضمن صفقة شاملة مؤلفة من ثلاثة مقررات ومن القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وأخذ المؤتمر على عاتقه تعزيز المعاهدة وتحقيق الانضمام العالمي الشامل إليها، واعتماد مبادىء وأهداف تعالج مسألة تطبيق المعاهدة، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٢ - وخلال الفترة الممتدة بين مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها ومؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، وفي خطوة تشكل تطورا إيجابيا يعود الفضل فيه إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط والتعهدات التي أعان عنها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار الدول العربية المتبقية غير الأعضاء في المعاهدة.

٣ - ولا تزال إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، والتي ما زالت تواصل رفض إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤ - وقد أقر مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بأن قرار عام ١٩٩٥ سيبقى ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. وأقر أيضا بأن هذا القرار يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ ومن الركائز التي جرى على أساسها تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥.

200505 200505 05-34721 (A)
0534721

٥ - ورحب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بجملة أمور منها انضمام جميع الدول العربية إلى المعاهدة، ودعا إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إليها، إلى القيام بذلك وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - واعتمدت الجمعية العامة للسنة الخامسة والعشرين على التوالي قرارا بتوافق الآراء يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وواصلت الجمعية العامة كل عام تأييد واعتماد القرار المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط'' بأغلبية ساحقة. وكان آخر تلك القرارات القرار ١٠٦/٥٩ الذي أعربت فيه عن القلق إزاء ما يشكله انتشار الأسلحة النووية من تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولاحظت أن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيا - موقف ومقترحات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

٨ - تعتقد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل صِلب نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وأنها رغم عدم تحقيق تقدم حقيقي في تطبيق القرار والمقررات والنتائج الصادرة عن مؤتمرات استعراض المعاهدة السابقة، لا تزال تعتقد أن مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض المعاهدة يشكل فرصة لاستعراض طريقة تفعيل المعاهدة ولمعرفة كيفية التحرك عمليا نحو تنفيذ الالتزامات التي طال أمدها ولتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق انضمام عالمي شامل إليها.

٩ - وقد سعت الدول العربية على امتداد ٣٠ سنة إلى تحويل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فقد تم اتخاذ عدد من المبادرات العربية واقتُرحت عشرات القرارات في مختلف منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومن المؤسف أنه رغم الدعم الدولي الذي حظيت به هذه المبادرات العربية، لم تُتخذ أي خطوات عملية حقيقية على المستوى الدولي سعيا إلى تنفيذ هذه القرارات وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٠ - وكان اقتناع الدول العربية دائما وما زال بأن الحل العملي الوحيد لقضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يكمن في اعتماد نهج إقليمي لمعالجة هذه المشكلة من خلال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن التحقق

منها، لا من خلال النهج الحالي المطبق على كل دولة على حدة، وهو نهج يُعتبر، من منظور الأمن الإقليمي، منحازا وانتقائيا.

١١ - وشكل قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط المقدم من ثلاث دول مودِعة والمعتمد بتوافق الآراء جزءا لا يتجزأ من الصفقة الشاملة لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وكان هذا القرار أيضا السبب الرئيسي الذي جعل جميع الدول العربية تنضم إلى المعاهدة قبل مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة. ولا تزال إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة ولا تزال ترفض إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢ - وهذه الحقائق أقرها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ الذي رحب بانضمام جميع الدول العربية إلى المعاهدة وشدد على أهمية انضمام إسرائيل كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بذلك.

١٣ - لقد جاءت نتائج مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة بناء على قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. فينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ مبنية على النتيجة التراكمية لما توصل إليه هذان المؤتمران. ومع الأخذ في الاعتبار أن نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها ١٩٩٥ تشكل صفقة شاملة متكاملة، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه لو جرى الإخلال بقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، فإن ذلك يعني الإخلال بجميع نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة وتمديدها.

١٤ - لقد انقضت عشر سنوات على اعتماد هذا القرار، وانقضت خمس أخرى على انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير دون أن يقوم المجتمع الدولي بأي محاولة جدية لتطبيقه. ولا وجود لأي آلية لتطبيقه أو متابعته.

١٥ - وللأسف، فإن انضمام جميع الدول العربية في المنطقة لم يوفر لها الأمن اللازم لدرء التهديد الذي يشكله الانتشار النووي في الشرق الأوسط. ولا تزال إسرائيل على تحديها للنداءات المتكررة التي يدعوها فيها المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى المعاهدة.

١٦ - فينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتحمل مسؤولياتها ببذل قصاراها من أجل إنجاز تطبيق هذا القرار بالكامل. والدور الذي تضطلع به الدول الوديعة الثلاث حيوي لمساعدة مؤتمر استعراض المعاهدة في تحديد الخطوات العملية التي تكفل التطبيق الكامل لهذا القرار وتحقيق أهدافه. ويتعين عليها إضفاء الصدقية على الإجراءات التي اتخذتها في مؤتمر عام ١٩٩٥ عندما قامت بتقديم هذا القرار الهام.

١٧ - بناء على ما تقدم، يلزم أن يقوم المؤتمر، بالإضافة إلى إطلاق دعوة لا لبس فيها تطالب إسرائيل بالانضمام دون إبطاء إلى المعاهدة، على أساس كونها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، باتخاذ التدابير التالية:

(أ) إنشاء هيئة فرعية ضمن اللجنة الثانية لمناقشة تطبيق القرار المتعلق بالشرق الأوسط وتحديد آلية لمتابعته؛

(ب) إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ بغية القيام بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط، ولا سيما انضمام إسرائيل الفوري إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ولاجتماعات لجنته التحضيرية؛

(ج) دعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛

(د) الحصول على تعهد واضح من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينسجم مع التزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، بعدم نقلها إلى إسرائيل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة التفجير النووي، أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة، وبعدم مساعدة إسرائيل أي شكل من الأشكال على نحو يسهم في زيادة قدرتها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووي أخرى أو اقتنائها في أي ظرف كان؛

(هـ) قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة، طبقا للفقرة السابعة من ديباجة المعاهدة وللمادة الرابعة منها، بإعلان تعهدها بعدم نقل معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالأسلحة النووية أو تقديم مساعدة في المجال النووي لإسرائيل ما دامت ليست طرفا في المعاهدة وما لم تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لهذا الأمر أن يشمل التزاما بمنع وصول العلماء والباحثين من إسرائيل إلى المرافق والمختبرات ذات الصلة بالأسلحة النووية؛

(و) رصد احترام هذه الالتزامات من خلال تقارير تقدمها الدول الأطراف إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وكذلك إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر عقدها في وقت سابق للمؤتمر. وينبغي لهذه التقارير أن تتضمن بشكل شفاف معلومات عن تجارة هذه المواد أو التكنولوجيا النووية أو ذات الصلة بالأسلحة النووية أو نقلها بين الدول الأطراف وإسرائيل، وكذلك عن حالة

التعاون أو التبادل العلميين في المجال النووي خلال الفترة السابقة لانعقاد كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية ومؤتمر استعراض المعاهدة؛

(ز) الطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة إعداد تجميع لتلك التقارير بغية النظر فيها خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.